

بسم الله الرحمن الرحيم



إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: سؤال كتابي إلى السيد وزير الصناعة.

عملا بمقتضيات الفصل 96 من الدستور و الفصل 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتوجه بسؤالي إلى السيد وزير الصناعة حول الإجراءات المتخذة من طرف الوزارة لوضع حد للتجاوزات البيئية لمعمل الأجر بالقلعة الصغرى.

وحيث أثبتت التقارير البيئية و الزيارات الميدانية للوكالة الوطنية لحماية المحيط أن الإنبعاثات الغازية تجاوزت الحدود القصوى لملوثات الهواء المنصوص عليها بالأمر عدد 2519 المؤرخ في 28 سبتمبر 2010 كما أثبت تقرير وزارة الصحة تجاوز عنصر الجسيمات الدقيقة للحدود القصوى الموصى بها من طرف منظمة الصحة العالمية حول نوعية الهواء الداخلي.

و قد تم إمضاء اتفاقية لإزالة التلوث بين الوكالة الوطنية لحماية المحيط و صاحب مصنع الأجر بتاريخ 1 أوت 2016 إلا أن هذا الأخير لم يلتزم بما جاء فيها من بنود.

وسبق أن عقدت جلسة بمقر الوزارة بتاريخ 2017/05/25 تقرر فيها:

- مراسلة صاحب المصنع كتابيا عن طريق السيد والي سوسة و منحه مهلة زمنية بشهر واحد من تاريخ المراسلة لتقديم مقترح كتابي لمكان تحويل المصنع الجديد.
- إعداد خارطة زمنية من طرف أهل الخبرة بخصوص عملية النقلة و متطلباتها.
- مواصلة أعمال التلوث خلال الفترة الانتقالية التي سيقع الإتفاق عليها.
- النظر في اتخاذ الإجراءات القانونية المستوجبة في المجال.

و لكن ليس هناك أي إجراء قد اتخذ في خصوص هذا الموضوع مما تسبب في تحركات إجتماعية من طرف المواطنين للمطالبة بحقهم في محيط نظيف و البعض منهم مهدد بالسجن لأجل مطالبهم الشرعية.

السؤال المطروح في الأخير متى توقف وزارتك سيدي الوزير هذا النزيف و هذا التلوث؟ و ما هي الإجراءات التي ستتخذونها؟

عضو مجلس نواب الشعب وفاء عطية

44 5

من وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة

إلى

السيد رئيس مجلس النواب

الموضوع: سؤال كتابي حول التجاوزات البيئية لمعمل الاجر بالقلعة الصغرى.

المرجع: مراسلتكم عدد 1155 بتاريخ 02 نوفمبر 2018

المصاحيب: الإجابة على السؤال

أما بعد،

تبعاً لمراسلتكم المشار إليها أعلاه والمتعلقة بسؤال كتابي توجهت به السيدة النائبة "وفاء عطية" حول التجاوزات البيئية لمعمل الاجر بالقلعة الصغرى، أتشرف بموافاتكم صعبة هذا بالمعطيات المطلوبة وبعناصر الإجابة على السؤال المطروح.

والسلام

من وزير الصناعة  
والمؤسسات الصغرى والمتوسطة  
مستطوعاً من سنة

رئيس مجلس النواب

الإقضاء: تونس في 12 ديسمبر 2018



## النائبة: وفاء عطية

### السؤال: حول التجاوزات البيئية لمعمل الاجر بالقلعة الصغرى

### الإجابة

شرعت الوزارة في معالجة مسألة التجاوزات البيئية لمعمل الأجر بالقلعة الصغرى منذ أواخر سنة 2015 حيث تم عقد عديد الاجتماعات بمقر الوزارة وذلك بحضور جميع المتدخلين من إدارات وهيكل فنية وممثلي الشركة ومكونات المجتمع المدني بالجهة للنظر في الحلول الكفيلة للحد من التلوث الصادر عن معمل الاجر بالقلعة الصغرى.

تم خلال شهر فيفري 2018 تكليف لجنة فنية مشتركة تضم ممثلين عن الإدارات والهيكل الفنية المعنية قصد القيام بزيارة مراقبة ميدانية للمصنع. وقد تم عرض نتائج هذه الزيارة على أنظار جلسة عمل ثانية انبثق عنها ضرورة التزام الشركة بتطبيق جميع البنود المنصوص عليها بالاتفاقية عدد 01/2016 المؤرخة في 1 أوت 2016 المبرمة بين الشركة والوكالة الوطنية لحماية المحيط.

تلقت الوزارة بتاريخ 2 أفريل 2018 مكتوب من الشركة حول التزامها بتطبيق جميع البنود المنصوص عليها بالاتفاقية المذكورة أعلاه، وعلى ضوء هذا الالتزام، تمت مراسلة الوكالة الوطنية لحماية المحيط بتاريخ 6 أفريل 2018 لموافاة وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة بما سيتم اتخاذه في الغرض من قبل مصالح الوكالة.

و على اثر عقد جلسة عمل بمقر الوزارة بتاريخ 20 أفريل 2018 بحضور ممثلين عن الشركة والوكالة الوطنية لحماية المحيط وممثلين عن الإدارة العامة المعنية ومصالح ولاية سوسة تم الزام الممثل القانوني للشركة بتقديم مخطط عمل (plan d'action) يبين الإجراءات البيئية للحد من التلوث

وتركيز المصفي ذات أكمام (filtre à manche) على مستوى المدخنة الخاصة بالفرن رقم 4 وبقية  
المداخن في أقرب الأجال.

- قامت مصالح إدارة السلامة بزيارة ميدانية بتاريخ 11 جويلية 2018 بالتنسيق مع مصالح  
الوكالة الوطنية لحماية المحيط قصد التثبت من مدى تقدم الأشغال والمطالبة بتقديم دراسة تتعلق  
بالبحث الجيولوجي لموقع المقطع الجديد (الظاهر بزرمدين) والتجارب المتعلقة باستعمال المواد الأولية  
، ونتائج تحليل الإفرازات الغازية ، إلى جانب تقديم عينات (prélèvements) في الغرض وتقديم  
تشخيص معمق لتحديد المعدات الضرورية لإزالة الغبار وخصائصها الفنية ( dimensionnement ,  
diagnostic ...).

تم عقد جلسة عمل بمقر الوزارة بتاريخ 16 جويلية 2018، حيث تقدم الممثل القانوني للشركة  
بالدراسة المتعلقة بالبحث الجيولوجي ، وقد أفاد بتخصيص مخبر فني يعمل 24 ساعة في اليوم بصفة  
دورية للمتابعة وأخذ عينات، قصد تحسين عملية التجفيف وتركيز أجهزة معالجة الإفرازات الغازية ،  
كما أكد الممثل القانوني للشركة أن عملية تركيز المصفاة الهوائية حددت إلى موفى نوفمبر 2018.

تلقت الوزارة مكتوب من الشركة بتاريخ 21 نوفمبر 2018، ينص على أنه تم اقتناء المصفاة  
الهوائية وهي بصدد التركيز على مستوى المداخن وتوسعي الشركة لتشغيلها في أقرب الأجال.

علما وأن هذا الموضوع محل متابعة دائمة من قبل وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى  
والمتوسطة والسلط الجهوية بولاية سوسة والإدارات والهيكل المتدخلة في الموضوع.

والسلام

عن وزير الصناعة  
والمؤسسات الصغرى والمتوسطة  
رئيس الديوان  
الإقضاء: قرونيق عباي